# علاقة الأثر والتأثير بين علمي النحو والتفسير

**أ. عبد المولى زيدان**

الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية

**أ. فاطمة عمار غموقة**

الجامعة الأسمرية الإسلامية/ كلية اللغة العربية

**أ. تهاني جمعة البقار**

الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية لإبانة علاقة الأثر والتأثير بين علم النحو وعلم التفسير وذلك من خلال تسليط الضوء على بعض النماذج التي تبين لنا أن كل من العلمين مكمل للآخر، وأن مصدرهما واحد، وذلك من خلال اتباعنا للمنهج الاستقرائي الاستنباطي، حيث توصلنا إلى نتائج منها: أن علمي النحو والتفسير علمان لا ينفكان عن بعضهما، فالإعراب إذا تغيّر يتغير الحكم الشرعي معه فهو مبيّن له في كثير من المواضع، والنحاة صرحوا بالتأثر بالتفسير في كثير من المواضع أيضا، حيث اعتمدوا عليه في التوجيه النحوي، مما يبين لنا أن علمي النحو والتفسير هما أساس اللغة العربية، فالمفسرون يلجؤون للإعراب لإبانة الحكم الشرعي، والنحاة يلجؤون للتفسير والتقدير لإزاحة الإشكال والوصول للمضمون.

**الكلمات المفتاحية:** الأثر، التأثير، التفسير، النحو.

**Abstract:**

This paper aims at showing the impact and influence relation between syntax and quranic explanation, that through highlighting some of samples, which show us the integral relation between syntax and quranic explanation, because both of them belong to one source.

We used both of inductive and contrive approach, in order to get some of results as following: Both of syntax and quranic explanation knowledge`s are integral, If the origins of the express (Irab) was changed, legal ruling will be changed, grammarians declared that quranic explanation have an impact upon syntax, in order to use it in grammatical control, which showing us that syntax and quranic explanation are basis of Arabic language. Explainers turn to the origins of the express (Irab) showing legal ruling, and grammarians turn to the quranic explanation to remove paradox and get target.

**Keywords**: Impact, influence, quranic explanation, syntax.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وبعد.

فإن هناك كثيرا من العلاقات تربط العلوم اللغوية بالعلوم الشرعية، ومن هذه العلاقات أن كل علم يؤثر في غيره من العلوم ويتأثر به، وهذا التأثير والتأثر يطال كل الأصول العلمية وفروعها مما يدل على الاستفادة أو الإفادة التي يقدمها كل علم للآخر، وعلما النحو والتفسير ليسا بمنأى عن هذه العلاقة فقد أثر علم النحو في التفسير ووظفه المفسرون في القواعد والتطبيقات، كما تأثر علم النحو بعلم التفسير في الأصول والفروع، وخير شاهد على ذلك ما نراه من استدلالات وشواهد كثيرة بنيت عليها قواعد نحوية، كما نرى توظيفا منهجيا للنحو في كتب التفسير.

وتتمثل مشكلة البحث في أن معالم العلاقة بين علمي النحو والتفسير غير واضحة عند الكثير من المتخصصين مما قد يؤدي لدى بعضهم إلى التفريق بينهما، وعدم توظيف أحدهما في الآخر.

وتهدف هذه الورقة إلى بيان العلاقة بين هذين العلمين الجليلين ومن خلالها نستبين كيف كان لكل واحد منهما أثر في تطور الآخر، وسيتبع الباحثون في هذه الورقة

المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع ملامح هذه العلاقة ووصفها وشرحها، والاستدلال عليها بتطبيقاتها المتعددة من كتب النحو والتفسير.

حيث يتبين لنا أهمية البحث في أن تبنى عليه دراسات أخرى بعد تبين العلاقة بين العلمين التي تكمن في أنهما مكملان لبعضهما، ومصدرهما واحد، بل في كثير من الأحيان نراهما علما واحدا من ناحية التوضيح والإبانة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع الموسوم بـ **علاقة الأثر والتأثير بين علمي النحو والتفسير** تقسيمه إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين علمي النحو والتفسير.

أولا: أساس التكاملية.

ثانيا: وحدة الأصل والمصدر.

المطلب الثاني: أثر النحو في علم التفسير.

أولا: المخالفة في الإعراب بين الصفات المعطوفة ودلالتها على المعنى.

ثانيًا: التوجيه النحوي لعود الضمير ودلالته على المعنى.

المطلب الثالث: أثر التفسير في علم النحو.

أولا: التفسير ودوره في تطور علم النحو.

ثانيا: توظيف علم التفسير في النحو.

الخاتمة.

## المطلب الأول

## الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين علمي النحو التفسير

**أولا: أساس التكاملية.**

١-التكامل المعرفي بين النحو والإعراب والتفسير (المعنى):

هناك اختلاف بين النحو والإعراب، يقول ابن جني في تعريف النحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك (جني، د ت، ص ٣٥/١)، ويعرف الإعراب بقوله:

«هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه» (جني، د ت، ص ٣٦/١). فأهمية النحو تكمن في كشف الروابط بين اللفظ ومعناه من خلال مزج الدراسة اللغوية للنص من نحو وإعراب مع الدلالات التركيبية الأخرى، النحاة القدامى لم يقصروا علم النحو على أواخر الكلم، بل تعدوه إلى نظم وتأليف الجملة ودلالتها على ما أريد بها من معنى، فالنظم والتأليف كان له دور في إيراد وإبراز المعاني.

ومن العلماء من يسمي النحو إعرابا، على أن النحو هو الإعراب الذي في أواخر الكلمات إعرابا وبناء، قال ابن منظور: «والإِعراب الذي هو النحو، إِنما هو الإِبانة عن المعاني بالأَلفاظ. وأعرب كلامَه إِذا لم يلحن فِي الإِعراب، ويقال: عربت له الكلام تعريبا، وأَعربت له إِعراباً إِذا بيَّنته له حتى لا يكون فيه حَضْرمة» (منظور، ١٤١٤هـ، ص ٥٨٩/١).

وهذا معنى من المعاني الثلاثة التي يطلق عليها الإعراب، وهي:

الأول: الإعراب مرادف للنحو:

يقول الزجاجي: «ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعرابا أي بيانا، وكأن البيان بها يكون. كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاورا له. ويسمى النحو إعرابا، والإعراب نحوا سماعا؛ لأن الغرض طلب علم واحد». (الزجاجي، ١٩٧٩، ص ٩١).

الثاني: الإعراب مقابل للبناء:

يرى بعض النحاة أن الإعراب معنوي والعلامات دالة عليه، ويظهر أنه مذهب سيبويه (الصبان، ١٩٩٧)، وبعضهم يرى أنه لفظي، منهم ابن مالك حيث يقول: «يظهر الإعراب بالحركة والسكون أو يقدر في حرفه وهو آخر المعرب، فإن كان ألفا قدر فيه غير الجزم، وإن كان واوًا أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع وفي الياء الجر» (مالك، ٢٠٠١، ص ٥٥/١).

الثالث: الإعراب تحليل الكلام نحويا:

ظهر الإعراب بهذا المعنى لدى بعض المهتمين بتفسير كلام الله -عز وجل -، وذلك بالكشف عن معانيه النحوية عن طريق إعراب مشكله، أو غريبه، أو جزء منه، أو النص

بأكمله، فقد اهتموا بظاهرة الإعراب وخصوها بعناية واضحة كونها تساعدهم على فهم النص القرآني، فأعربوا الألفاظ والتراكيب القرآنية طارقين أبواب كل الوجوه النحوية دون أن يهملوا المعنى الذي عليه مدار الإعراب، فجعلوا التوجيه الإعرابي للآية وسيلة لتوضيح معناها وإزالة ما يكتنفها من غموض.

وهذا المعنى هو المقصود بعلم الإعراب، وهو خلاصة علم النحو وثمرته التي يتوصل بها إلى فهم الكلام العربي على وجهه الصحيح، وإعرابه الإعراب الأكمل، أي أنه هو الغاية والجانب العملي من علم النحو.

وهذا ما بيّنه ابن هشام عند بيان سبب تأليفه كتاب مغني اللبيب، الذي عقد منه أربعة أبواب في علم الإعراب: «فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب» (هشام، ٢٠٠٢، ص ٥٣/١-٥٤).

وإذا كان الإعراب لغة يعني الإبانة والإفصاح، فإن إعراب الكلام من هذا القياس؛ لأنه بالإعراب يُفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب علم النحو (الرازي، ١٩٧٩، ص ٢٥٦).

ولا يمكن تصور إعراب النص دون إدراك لمعانيه؛ لأن الإعراب فرع المعنى، وفي هذا يقول السيوطي موضحا شروط الراغب في إعراب القرآن بقوله: «أحدها: وهو أول واجب عليه، أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور، إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه» (السيوطي، ١٩٧٤، ص ٢٠٩/٢).

فظهر اتجاه النحويين مبكرا إلى تخصيص القرآن الكريم بكتب تتحدث عن لغته وإعرابه، وتحليل معانيه، وتوضح مشكله، فكتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير غير الأثري، وقد عرفت هذه الكتب باسم: معاني القرآن، منها: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن لقطرب، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للمبرد، ومعاني القرآن لثعلب، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وغيرها من الكتب.

واتجهوا مبكراً إلى إفراد إعراب القرآن بكتب خاصة، جعلت من الإعراب علما مستقلا بذاته، بعضها اهتم بمشكل القرآن كـ"تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه" للفراء، وبعضها الآخر أعرب جزءا منه كـ "إعراب ثلاثين سورة" لابن خالويه، ومنهم من أعرب النص القرآني بأكمله كـ" إعراب القرآن "للنحاس و" التبيان في إعراب القرآن "للعكبرى، وغيرها؛ ذلك خدمة لدستور الأمة، وتجلية لمعانيه لدى القارئ.

وعن علاقة النحو بالتفسير يقول أبو حيان: «فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقَّت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويهِ، فهو في هذا الفن المعوَّلُ عليه، والمستند في حل المشكلات إليه» (أبوحيان، ٢٠٠١م، ص ١١/١).

وهذا ما أكده مكي بن أبي طالب القيسي حيث عدّ أن أعظم ما يتعلمه طالب علوم القرآن الراغب في فهم معانيه وتجويد ألفاظه، هو إعرابه وحتى يسلم من اللحن فيه لابد أن يتوقف على حركاته وسكاناته، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، ويضيف موضحا:

«بمعرفة الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح حقيقة المراد» (مكي، ١٤٠٥هـ، ص ١١).

فالعلاقة بين التفسير وتوجيه آيات القرآن توجيهاً نحوياً علاقة وطيدة لا يمكن الفصل بينهما، فتوجيه الآيات يعد جزءاً من تفسيرها، فلا بد للمعرب أن يستعين بالمفسر؛ للوصول إلى إعراب صحيح، كما أنه لا بد للمفسر أن يستعين بإعراب النحوي ليصل إلى معنى صحيح، فالعلاقة بينهما قوية وتبادلية، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

**ثانيا: وحدة المصدر:**

يُعد القرآن الكريم السبب الأكبر في نشأة النحو، وإن اللحن في قراءته وشيوعه كان العامل الأكبر في نشأته، بعد أن اختلطت ألسنتهم بالأعاجم وانتشر حتى صار ظاهرة يخشى من شيوعها. وبعد وضع قوانين تضبط اللسان، وتصون قراءة القرآن انطلق العلماء إلى بناء هذا العلم، وكان القرآن الكريم هو رقعة العمل، وإضافة إلى ما تقدم أسوق الأدلة الداعمة والموضحة لهذا الرأي المتمثلة في أسباب خاصة وعامة:

١_ الأسباب الخاصة لنشأة النحو في رحاب القرآن الكريم (ارفيدة، ١٩٩٠، ص ٣٨/١-٤٠):

١_ نماذج اللحن في بعض الآيات القرآنية التي كانت باعثاً على وضع النحو في كثير من الروايات (الأنباري، ١٩٨٥، ص ١٧_ ٢١). ٢_ دعوة زياد أبا الأسود لوضع النحو، النص الآتي: «اعمل شيئاً تكون فيه للناس إماماً وينتفع الناس به وتعرب به كتاب الله» (السيرافي، ١٩٦٦، ص ١٣)، أو «ويعرف به كتاب الله عز وجل»، (خلكان، ١٩٠٠، ص ٥٣٧/٢). فإعراب كتاب الله أو معرفته باعث أصيل على وضع النحو وتأسيس قواعده.

٣_ نقط المصحف، وتمييز ضبط حروف الكلمات القرآنية فيه كان خطوة بارزة في نمو النحو ووضوح معالمه، وقد قام به أبو الأسود الدؤلي في أكثر الروايات، وكان الباعث عليه صون كتاب الله من التحريف والتصحيف واللحن فيه.

٤_ نشأ النحو بسيطاً على يد أبي الأسود ثم أخذ ينمو وتتسع قواعده، وتتضح معالمه في رحاب القرآن الكريم، إذ أن النحويين كانوا يبنون قواعدهم على أوثق نص لديهم وأفصحه وهو الفرقان، فاتجهوا إلى إعرابه، وتأسيس القواعد على سمته، وإلى تأليف كتب معاني القرآن التي هي في الواقع بداية التفسير الفني، ومملوءة بقواعد النحو وأصوله، والتطبيق عليها، وشرحها وإيضاح القول فيها.

فنشأة النحو كانت صيانة للقرآن الكريم من اللحن، ونموه ورسوخ أمره كانا في رحابه.

٢ _ الأسباب العامة التي أدت إلى نشأة النحو في رحاب الكتاب العزيز (ارفيدة، ١٩٩٠، ص٤١/١_٤٣):

١_ الحفاظ على سلامة القرآن الكريم من اللحن، أول شيء يتبادر إلى أذهان العلماء وهو واجب ديني، وقد جاءت آثار كثيرة في الحث على تعلم إعرابه وتعليمه من ذلك قول النبي ﷺ: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه» (النيسابوري، ١٩٩٠، ص ٤٧٧/٢)، وقول عمر بن الخطاب ﷺ: «من قرأ القرآن فأعربه كان له أجر شهيد» (القـرطبي، ١٩٦٤، ص ٢٣/١).

ومن لا يعرف إعراب القرآن وغرائبه لن يصل إلى الفهم الصحيح لمعاني القرآن.

٢_ توثيق نص القرآن بدأ مبكراً؛ لحفظه من الخطأ في قراءته، ومن اختلال روايته، ومن اللحن في ضبطه، إذ منع الرسول الكريم ﷺ كتابة كلامه معه، وأمر صحابته بحفظ القرآن في صدورهم كما أُنزل، ثم اتخذ كُتَّاباً للوحي منهم أبوبكر وعمر وعثمان وعلي

ومعاوية رضي الله عنهم، وكان ﷺ يدُلُّهم على موضع المكتوب من سورته، فيكتبون فيما يسهل عليهم إحضاره من العسب، والرقاع، وقطع الأدم، وغيرها (الزرقاني، د ت، ص ٢٤٦/٢_ ٢٤٨).

٣_ من المُسلَّم به أن العلوم الإسلامية والعربية كلها نشأت بوحي من القرآن الكريم، ونضجت في رحابه خدمة له، يقول الرافعي: «غير أنا نوثق الكلمة في أن القرآن الكريم هو كان سبب العلوم الإسلامية ومرجعها كلها، بأنه ما من علم إلا وقد نظر أهله في القرآن مادة علمهم، أو مادة الحياة له» (الرافعي، ١٩٩٧، ص ١١٨/٢).

فالنحو يخدم نص القرآن الكريم ويحافظ عليه وبه يُفهم، فلا عجب إن كان هذا الكتاب الخالد هو الباعث الأول على نشأة علم النحو، وأن يوضع هذا العلم في رحابه؛ ابتغاء القدرة على النطق به صحيحاً سليماً من اللحن، والقدرة على فهمه، وابتغاء وجه الله بخدمته وخدمة أتباع دينه.

أما علم التفسير فيعتبر أول العلوم القرآنية نشأة، فقد صاحبتْ نشأتُه نزولَ الوحي، إذ كان النبيُّ ﷺ يبيّن للصحابة معاني القرآن وأحكامَه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل: ٤٤)، وقد كان بعض الصحابة كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود _رضي الله عنهما_ وغيرهما إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا، وسواء أفسر لهم ﷺ القرآن كله أو ما غمض عليهم، فالذي لا ريب فيه أنه بلَّغ ما كلفه به ربه عز وجل، ومن البديهي أن لا يفسِّر لهم الرسول ﷺ ما ظهر معناه؛ لأن القرآن نزل بلغتهم، ثم إنهم اختلفوا من بعده في تأويل آيات من كتاب الله تعالى، فلو كان عندهم نص مرفوع للنبي ﷺ ما وقع هذا الاختلاف، أو لارتفع بعد الوقوف على النص (تيمية، ١٩٨٠، ص ٩/١).

وبعد وفاة النبيِّ ﷺ كان الصحابة رضوان الله عليهم يفسرون القرآن معتمدين على: تفسير القرآن بالقرآن، وما حفظوه من تفسير النبي ﷺ، وأسباب النزول التي شهدوها، وعلى قوة فهمهم وإدراكهم وعلمهم باللغة العربية (الذهبي، ٢٠٠٠، ص ٩/١).

إن كان القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو، والدليل المتواتر الذي يفيد العلم اليقيني من أدلته، والنحو يمثِّل خطوة كبيرة في العناية بالقرآن الكريم والمحافظة

على سلامته؛ لذا اتجه النحويون إلى العناية بالقرآن الكريم من خلال تأليف الكتب التي تتحدث عن لغته، وإعرابه، وتحليل معانيه، وتوضح مشكله، كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز، واتفق العلماء على اشتراط العلم بالنحو في المفسر، فالنحو هو البديل الأول للسليقة العربية.

ومن خلال ما سبق يتبيّن لنا أن أصل نشأة علمي النحو والتفسير هو القرآن الكريم.

## المطلب الثاني

## أثر النحو في علم التفسير

إن الوجوه النحوية تابعة للمعاني القرآنية، فالتوجيه النحوي يساعد على دراسة النص القرآني في تأمل ودراية وتدبر للوقوف على الأسرار النحوية ونكاته الدلالية، فعلم النحو يرتبط ارتباطا وثيقًا بالتفسير، فهو من أهم الأدوات التي يوظفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم، وله تأثير كبير فيه، فمن أثر النحو في علم التفسير:

**أولا: المخالفة في الإعراب بين الصفات ودلالتها على المعنى:**

العلاقة وطيدة بين النحو وعلم التفسير فكما أن للمعنى أثراً في التوجيه النحوي، فكذلك للتوجيه النحوي دور مهم في بيان المعنى بما في ذلك الإعراب إذ يُعَدّ قرينة مُهمّة من القرائن التي تُعِينُ على فهم المعنى وإيضاحه، ويتَّضح ذلك من خلال ما ناقشه العلماء عند تفسيرهم للآيات القرآنية، منه ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧): قال شيخ زاده: «﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ عطف على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ فهو في محل الرفع على أنه خبر (لَكِنَّ) أي ولكن ذا البر المؤمنون والموفون، ويُحتمل أن يكون وجه ارتفاعه كونه خبرا لمبتدأ محذوف أي هم المؤمنون، وعلى هذين الوجهين يكون قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ﴾

منصوباً على المدح أي بتقدير أعني، وهو في المعنى عطف على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، لكن لمَّا تكرَّرت الصفات خُولف بين وجوه الإعراب، قيل: وهو أبلغ؛ لأن الكلام حينئذ يصير مشتملا على جمل متعددة بخلاف اتحاد الإعراب فإن الكلام حينئذ يكون جملة واحدة وليس فيها من المبالغة ما في الجملة المتعددة» (القُوجَوِي، ١٩٩٩م، ص ٤٣٢/٢).

يُفهم من كلام شيخ زاده أنَّ المخالفة في وجوه الإعراب بين قوله -تعالى-: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ و﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ زيادة فائدة لما فيها من معنى المبالغة حيث نصب ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ على المدح.

أَوْرَد سيبويه هذه الآية في باب (ما يُنتَصَب على المدح والتعظيم)، وذكر أنه لو رفع ژچژ على أول الكلام كان جيِّدا، ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأتَ في ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ من قوله -تعالى-: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(النساء: ١٦٢)، قال: «زعم الخليل أنَّ نصب هذا على أنك لم تُرِد أن تحُدِّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ فجعلتَه ثناء وتعظيما» (قنبر، د ت، صفحة ٦٤/٢).

وذكر الفراء نصب ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ على المدح؛ لأنها من صفة (مَنْ)، وإنما رفع ﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ ونصب ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ لطول الكلام بالمدح، والعرب تنصب على المدح والذم إذا طال الكلام، فكأنهم يَنْوُون إخراج المنصوب بمدح مُجَدَّدٍ غير مُتْبَعٍ لأول الكلام، وأنشد قول الشاعر (هشام، ٢٠٠٠م، ص ٣٩٦):

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ ... ولَيْثَ الكَتِيبَةِ في المُزْدَحَمْ

وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الأُمُورُ ... بِذَاتِ الصَّلِيلِ وذَاتِ اللُّجُمْ

فالشاعر يصف ممدوحه بأنه بطل شجاع فاتك بأعدائه إذا ما تلاقى مع الأبطال فيساحة الحرب التي تزدحم بالأبطال والفرسان وكتائبهم.

والشاهد فيه: نصب (ليثَ الكتيبة وذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض؛ لأنه من صفة واحد (الفراء، د. ت، ص ١٠٦/١)

وقال الفارسي: «إذا ذُكرتْ الصفات الكثيرة في معرض المدح فالأحسن أن يُخالَف بإعرابها، ولا تُجعل كلها جارية على موصوفها؛ لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خُولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأن الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان» (الـرازي، ٢٠٠٠م، ص٣٩/٥).

وممَّا يؤيِّد نصبه على المدح أيضا قول ابن الشجري: «ومن المدح في التنزيل قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ بعد قوله: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾ أراد عين الصابرين، ومثله ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بعد قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾» (الشجري، ١٩٩٢، ص ١٠٢/٢).

وذكر الزمخشري أن ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ منصوب على الاختصاص والمدح إظهارا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال (الزمخشري، ١٩٩٧م، ص ٢٤٤/١).

واستشهد الدكتور عبَّاس حسن بهذه الآية على جواز القطع في المعطوف عطف نسق بقوله: "نُصبت كلمة ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ بسبب القطع، ولو كانت معطوفة لرُفعت كسائر المعطوفات المرفوعة" (حسن، د. ت، ص ٦٦١/٣).

كما ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن القطع يقع في النعت كثيرا، وقد يقع في العطف أيضا وقد استشهد بهذه الآية بقوله: «يستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه وليس كذلك الإتباع؛ وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت فإذا خالفتَ بينهما نبَّهتَ الذهن وحرَّكتَه إلى شيء غير معتاد» (السامرائي، ٢٠٠٢م، ص ١٦٧/٣)

وبذلك فإن المخالفة في الإعراب بين قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ و﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ دلَّت دلالة واضحة على زيادة فائدة في المعنى لم تتحقق لولا تغيُّر الإعراب.

**ثانيا: التوجيه النحوي لعود الضمير ودلالته على المعنى:**

يحتل الضّمير مكانة بارزة في الجملة العربية، حيث يقوم بدور أساسي في الربط بين أجزائها، ولا بد لهذا الضمير من مرجع، وقد يتعدد التوجيه النحوي لما يعود إليه الضمير، فيختلف بذلك التفسير أو المعنى تبعا لتقدير ما يرجع الضمير إليه، ومن ذلك

ما ناقشه العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (البقرة: ٣٦)، ذكر شيخ زاده أن الضمير في (عنها) على تقدير رجوعه إلى الشجرة تكون كلمة (عن) للسببية والتعليل، كما في قوله ـ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ (التوبة: ١١٤)، والمعنى: أوقعهما في الزّلّة بسبب الشجرة، وإن كان الضمير للجنة يكون (أَزَلَّ) بمعنى أذهب ونحَّى، يُقال: زلَّ عن المكان إذا تنحَّى وبعُد عنه، وأزلَّه غيره أي أبعده، و (زلَّ وأزلَّ) متقاربان في المعنى من حيث إن كل واحد منهما يدل على التحوُّل عن المكان إلا أن مدلول (زلَّ) هو التحوّل المخصوص الناشئ عن العثرة، وإذا كان الضمير راجعا إلى الجنة كان قوله ـ تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ بمعنى: أذهبهما الشيطان فأخرجهما مما فيها من النعيم والراحة إلى تعب الدنيا، وأما إذا كان الضمير للشجرة وكان المعنى: حملهما على الزلة بسبب الشجرة، فالظاهر حينئذ أن يُقيَّد ما كانا فيه بالجنة، ويكون الهبوط الآتي بمعنى النزول من مكان عال إلى ما هو أسفل منه (القُوجَوِي، ١٩٩٩م، ص ٥٤١/١، ٥٤٥).

وبيّن أبو حيّان في هذه الآية أن الضمير عائد على الشجرة؛ لأنها أقرب مذكور، والمعنى: فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتكون (عن) للسبب، وقيل عائد على الجنة؛ لأنها أوَّل مذكور، ويؤيِّده قراءة حمزة (فأزالهما) (زنجلة، ٢٠٠١م، ص ٩٤/١)، وقيل عائد على غير مذكور يُفهم من المعنى المتحصل عليه من السياق وهو الطاعة بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (البقرة: ٣٥)؛ لأن المعنى: أطيعاني بعدم قربان هذه الشجرة (أبو حيان، ٢٠٠١م، ص ٣١٤/١).

وذكر السمين الحلبي أن "معنى (عن) هنا السببية إن أعدنا الضمير على (الشجرة)، ويجوز أن تكون على بابها من المجاوزة إن عاد الضمير على الجنة وهو الأظهر؛ لتقدم ذكرها، وتجيء عليه قراءة حمزة واضحة، ولا تظهر قراءته كل الظهور على كون الضمير للشجرة" (الحلبي، ١٩٩٤، ص ١٩٣/١).

وقال ابن عطية: «الضمير في (عنها) عائد على (الشجرة) في قراءة من قرأ (أزَلَّهُما)، ويحتمل أن يعود على (الجنة)، فأما من قرأ (أزالهما) فإنه يعود على الجنة فقط» (عطية، ٢٠٠١م، ص ١٨٥/١).

وذكر القرطبي أن (أَزَلَّهما) قراءة الجماعة من الزلَّة وهي الخطيئة أي استزلّهما وأوقعهما فيها، و (أَزالَهُما) قراءة حمزة من التنحية أي نحَّاهما، وبيَّن أن قراءة الجماعة أمكن في المعنى، يُقال: أَزْلَلْتُه فزلَّ، ودلَّ على هذا قوله ـ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟﴾ (آل عمران: ١٥٥) (القرطبي، ١٩٨٨م، ص ٢١٣/١)

وبعدما جوَّز ابن عاشور عود الضمير على الشجرة؛ لأنها أقرب وليتبيَّن سبب الزلة وسبب الخروج من الجنة، ذكر أن (عن) ليست للسببية ومن ذكر السببية أراد حاصل المعنى، واستشهد بقول أبي عبيدة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ (النجم: ٣) أن معناه وما ينطق بالهوى (عاشور، د. ت، ص ٤٣٣/١).

قال الرضي: «الأَوْلَى أن (عن) بمعناها وأن الجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي نطقا صادرا عن الهوى، فعن في مثله تفيد السببية» (الرضي، ١٩٩٦م، ص٣٢١/٤).

يفهم من كلام ابن عاشور أنه جوَّز أن تكون (عن) للسببية، إلا أنه وإن جوَّز ذلك يرجِّح كونها ليست للسببية وأنها على بابها من المجاوزة لاستشهاده بكلام أبي عبيدة.

وذكر الزمخشري أنه إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما الشيطان على الزلة بسببها، وحقيقته: فأصدر الشيطان زلتهما عنها، ومثَّل بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ (الكهف: ٨٢) وإن كان للجنة فالمعنى: نحَّاهما عنها أي أذهبهما عنها وأبعدهما، (الزمخشري، ١٩٩٧م، ص ١٥٦/١) وقد ذكر ابن هشام كلام الزمخشري مؤيِّدا به إفادة (عن) معنى التعليل. (هشام، ٢٠٠٢، ص ٢٩٥/١).

وبعد عرض آراء العلماء يتضح أن الضمير في (عنها) على تقدير رجوعه إلى الشجرة تكون كلمة (عن) للسببية والتعليل، والمعنى: أوقعهما في الزّلَّة بسبب الشجرة، وإذا كان الضمير راجعا إلى الجنة كان قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ بمعنى: أذهبهما الشيطان فأخرجهما مما فيها من النعيم والراحة إلى تعب الدنيا، وقد رجّح بعضهم أن

الضمير عائد على الشجرة؛ لأنها أقرب مذكور، وبذلك يتعدَّد التوجيه النحوي لمرجع الضمير في (عنها) وأدى ذلك إلى تعدّد التفسير وتنوع المعنى.

## المطلب الثالث

## أثر التفسير في علم النحو

**أولاً: دور التفسير في تطور علم النحو:**

الناظر في علمي التفسير والنحو يجدهما علمين متداخلين، فكلاهما مكمل للآخر، وغاية كل منهما الوصول إلى المعنى الصحيح، فالإعراب السديد للآية القرآنية يؤدي إلى إبانة النص وتفسيره، و التفسير السديد للآية القرآنية وتقدير الكلام يؤدي إلى إعراب صحيح، من ذلك يتبيّن لنا أن كلا العلمين يتأثر ويؤثر في الآخر.

فالتفسير كان سببا لوجود النحو ونشأته؛ لأن التفسير بالقرآن، والسنة، وأقوال الصحابة، والتابعين كان شائعاً في القرون الثلاثة الأولى _ وقت نشأة النحو_ وكان لابد للنحاة الذين عنوا بتوجيه الآيات القرآنية أن يتأثروا بهذا النوع من التفسير؛ لذلك تجد كتب معاني القرآن مليئةً بأقوال الصحابة والتابعين.

ولهذا قال الزجاج بعد نقله أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٠٢). «وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير؛ لأن كتاب الله ينبغي أن يُبيَّن، فالله -سبحانه وتعالى- يقول: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ (النساء: ٨٢). هنا حض على التدبر والنظر، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذهب أهل اللغة، أو ما يوافق نقلة أهل العلم» (عطية، ٢٠٠١م، ص ١٨٥/١).

هذه هي العلاقة بين التفسير والنحو التي لا يمكن فصلها، فقد اتفق العلماء على اشتراط العلم بالنحو في المفسِّر، فالنحو هو البديل الأول للسليقة العربية، وسلّم الوصول إلى سائر العلوم الأخرى، قال مالك بن أنس_ رحمه الله_: «لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالًا» (الزركشي، ١٩٥٧م، ص ١/ ٢٩٢)، ويقول السيوطي: «وتمام هذه الشرائط _ أي شرائط التفسير_ أن يكون ممتلئًا من عدة الإعراب، لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام» (السيوطي، ٢٠٠٥م، ص ٢٠٢/٤)، ويقول الزركشي: «وأما الإعراب فما كان اختلافه محيلًا للمعنى وجب على المفسِّر والقارئ تعلمه؛ ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللحن» (الزركشي، ١٩٥٧م، ص ١٦٥/٢).

فأغلب المفسِّرين إن لم يكن كلهم كانوا نحويين، ومن لم يعرف النحو لا يُعد من المفسرين؛ لأن من شروط المفسر أن يكون نحويًا.

ومن ناحية أخرى تأثر النحويون بأقوال المفسرين في توجيهاتهم النحوية، فنقل النحاة الأوائل بعض التوجيهات العربية من المفسرين تزكي التوجيه النحوي وتؤيده، من ذلك عند سيبويه في الكتاب مما نص فيه على النقل عن المفسرين قوله: «وسألت الخليل _رحمه الله تعالى_ عن قوله تعالى: ﴿ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ (القصص: ٨٢)، وعن قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ (القصص: ٨٢) فزعم أنها (وي) مفصولة من (كأن)، والمعنى: على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا _والله تعالى أعلم_، وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أنّ الله»، (قنبر، د ت، ص ١٥٤/٢) فقول سيبويه بمعنى قول (المفسرين، وهو ما قرره الزجاج في معانيه) (عطية، ٢٠٠١م، ص ٣٣٢/٢).

وعند المبرد مثل ذلك، في ما نقله عن الحسن البصري _ رحمه الله_ في توجيه قراءته بالكسر في (ص) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾ (ص: ١). قال المبرد: «فأما قراءَة الحسن (صاد والقرآن) فإنه لم يجعلها حرفًا، ولكنه فعل، إنما أراد صاد بالقرآن عمَلك، وهذا تفسير الحسن، أي: عارض بالقرآن عملك، من قولك صاديت الرجل، أي: عارضته ومنه: ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ (عبس: ٦). أي تعرض» (يزيد، ١٩٩٤م، ص

٢٣٨/٢). فأخذ المبرد بقول الحسن في توجيه كسر الصاد في قراءته، وغير ذلك من الأمثلة التي يبدو فيها تأثُّر النحاة بأقوال المفسرين واضحا (البغدادي، ١٩٨٨م، ص ٢٥١/١).

وبعد هذه الأدلة يتبين لنا كيف أثر علم التفسير في علم النحو، بل كان له دور في تطوره وانتشاره وأن العلاقة بين العلمين _كما أسلفنا_ لا يمكن فصلها، فالإعراب يُعَدُّ جزءًا من المعنى، كما قال ابن جني في تعريفه للإعراب (السراج، ١٩٨٨م، ص ١١/١)، كما مر في المطلب الأول.

**ثانيا: توظيف علم التفسير في النحو:**

١_الاعتماد على التفسير المأثور وحده في ترجيح توجيه نحويٍ على غيره:

من المواضع التي رجح المعرب فيها توجيهًا نحويًا على آخر معتمدًا على التفسير وحده ما جاء عند النحاس في إعراب (من) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (الدخان: ٤٢)، فقد ذكر النحاس في إعرابها أربعة آراء، نقل ثلاثة منها عن النحاة، ثم رجح أحدها معتمدًا على التفسير المأثور:

الرأي الأول: أن تكون (من) في موضع رفع على البدل من ضمير الجمع (الواو) في (ينصرون) أي: لا يمنع من العذاب إلا من رحم الله.

الرأي الثاني: أن تكون (من) في موضع رفع مبتدأ، والخبر مضمر، والتقدير: إلا من رحم الله فيعفى عنه.

الرأي الثالث: أن تكون (من) في موضع رفع على البدل من (مولى) الأولى، والاستثناء متصل أي: لا يغني قريب عن قريب شيئًا إلا من رحم الله فإنه يغني، فلا يشفع إلا من رحم الله.

الرأي الرابع: أن تكون (من) في موضع نصب على الاستثناء، وهو استثناء منقطع، أي: لا يغني مولى عن مولى شيئًا اللهم إلا من رحم الله.

ورجح النحاس الوجه الثالث الذي لم ينسبه لأحد معتمدًا في ترجيحه على المأثور من قول النبي ﷺ أنه يشفع لأمته حتى يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من خردل من الإيمان، ومعنى الحديث يدل على استثناء من رحم الله من الجملة التي

قبلها، أي أن هناك من يشفع، وهم من رحم الله، وعلى رأسهم نبينا محمد ﷺ وبعده المؤمنون (النحاس، ١٤٢١ هـ، ص ٨٨/٤).

٢_ الاعتماد على التفسير المأثور وحده في رد توجيه نحوي:

من ذلك ما جاء عند الفراء في توجيه رفع (الصابئون) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (المائدة: ٦٩)، ذكر الفراء للرفع توجيهات عديدة منها توجيه نقله عن الكسائي، وهو أن يكون (الصابئون) معطوفًا على الضمير في (هادوا)، على أن يكون (هادوا) مأخوذًا من قولهم: إنا هدنا إليك، أي: تبنا إليك، لا من اليهودية، فيدخل فيه بعض الصابئين فيصح العطف عليه (النحاس، ١٤٠٩، ص ٣١٢/١).

وردّ الفراء توجيه الكسائي هذا معتمدًا في ردّه على التفسير المأثور، بقوله: «قال الكسائي: أرفع (الصابِئون) على اتباعه الاسم الذي في هادوا، ويجعله من قوله (إنا هدنا إليك) لا من اليهودية، وجاء التفسير بغير ذلك»، فالمراد بالذين هادوا: اليهود كما جاء ذلك في التفسير المأثور، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فيصير المعنى على توجيه الكسائي: أنَّ الصابئين من اليهود، وهذا غير صحيح، وقد ورد التصريح بأنَّ الصابئين ليسوا يهودًا عن مجاهد، وقتادة، وغيرهما (الطبري، ٢٠٠٠م، ص ١٤٦/٢_١٤٨)، قال مجاهد: «الصابئون: ليسوا بيهود ولا نصارى، ولا دين لهم» (الرازي، ١٤١٩ هـ، ص١١٧٥/٤). وقال قتادة (السيوطي، ١٩٩٣هـ، ص ١٣٢/١)، ومقاتل (سليمان، ١٤٢٣ هـ، ص ٣٦٩/٢): «الصابئون: قوم يعبدون الملائكة، يصلون إلى القبلة، ويقرؤون الزبور».

٣_الاستدلال بالتفسير بالمأثور على التوجيه النحوي:

من ذلك ما جاء عند النحاس، في توجيه (مجراها) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ (هود: ٤١)، فقد ذكر النحاس في (مجراها) توجيهين:

التوجيه الأول: أن يكون (مجراها) في موضع رفع على الابتداء، والجار والمجرور (بسم الله) في محل رفع خبر، أي: بسم الله إجراؤها.

التوجيه الثاني: أن يكون (مجراها) في موضع نصب على الظرفية الزمانية، أو المكانية، على تقدير حذف مضاف، والتقدير: بسم الله وقت إجرائها، كما تقول: أنا أجيئك مقدم الحاج، أو بسم الله موضع إجرائها، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

واستدل النحاس على هذا التوجيه بالقول المأثور عن الضحاك، بقوله: «ويجوز أن يكون في موضع نصب، ويكون التقدير: باسم الله وقت إجرائها، كما تقول: أنا أجيئك مقدم الحاج، وقيل التقدير: باسم الله موضع إجرائها، ثم حذف موضع، وأقيم مجراها مقامه، وقال الضحاك كان إذا قال: باسم الله جرت، وإذا قال: باسم الله رست» (السيوطي، ١٩٩٣هـ، ص ٣٠٦/٥).

٤_ بناء أكثر من توجيه نحوي على التفسير المأثور:

من ذلك ما جاء عند النحاس في توجيه نصب (نذيرًا) في قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ (المدثر: ٣٦) فقد ذكر في توجيه نصب (نذيرًا) توجيهات كثيرة، بنى خمسة منها على قول مأثور من التفسير:

التوجيه الأول: أن يكون (نذيرًا) حالاً من الضمير في (إنها)، وهذا التوجيه بناه على قول الحسن في أن النار هي المنذرة.

التوجيه الثاني: أن يكون (نذيرًا) حالاً من (إحدى)، وهذا التوجيه أيضًا بناه على قول الحسن أن النار هي المنذرة.

التوجيه الثالث: أن يكون (نذيرًا) حالًا من (هو) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ (المدثر: ٣١)، وهذا التوجيه استخرجه من قول أبي رزين: أن النذير هو الله سبحانه وتعالى. التوجيه الرابع: أن يكون (نذيرًا) مفعولا به لفعل مُقدَّر، تقديره: صيَّرها الله _جل وعز_ نذيرًا للبشر، وهذا التوجيه أيضًا استخرجه من قول أبي رزين إذ جاء فيه أن النذير هو الله سبحانه وتعالى

التوجيه الخامس: أن يكون (نذيرًا) حالا من الضمير المستتر في الفعل (قم) من قوله: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ (المدثر: ٢) في أول السورة أي: قم حالة كونك نذيرًا للبشر، وهذا

التوجيه نقله النحاس عن الكسائي، وهو راجع إلى قول أبي رزين في أن النذير هو رسول الله محمد (النحاس، ١٤٠٩، ص/٧٢).

وقد نص في توجيهاته الخمسة أنه بناها على التفسير المأثور، بل إنه بدأ بذكر الأقوال المأثورة ثم ثنى بالتوجيهات الخمسة المبنية عليها، ثم أتبعها بالتوجيهين الأخيرين اللذين لم يبنهما على التفسير المأثور.

فمن هذه الأدلة وغيرها يتبين لنا كيف تأثر علم النحو بعلم التفسير، وأن علم التفسير يجلي

الإشكال في الإعراب، كما بيّن لنا الإعراب معنى النص حتى أصبح جزءًا منه.

## الخاتمة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد صاحب اللسان الفصيح والنهج السديد، وبعد.

انطوت صفحات البحث التي تجولنا من خلالها بين أمهات الكتب لمعرفة علاقة الأثر والتأثير بين علمي النحو والتفسير، وبعد هذه الوقفة مع بحثنا المتواضع توصلنا إلى نتائج عديدة منها:

١. أثَّر علم النحو في التفسير، ووظَّفه المفسرون في القواعد والتطبيقات، كما تأثر علم النحو بعلم التفسير في الأصول والفروع.

٢. يُعدُّ القرآن الكريم السبب الأكبر في نشأة النحو فهو الأصل الأول من أصوله، وأن اللحن في قراءته وشيوعه كان العامل الأكبر في نشأة علم النحو.

٣. الإعراب الذي هو جزء أساسي من علم النحو يُعد قرينة مهمة تُحدِّد المعنى وتُعِين على إيضاحه.

٤. قد يتعدّد التوجيه النحوي لما يعود إليه الضمير فيختلف بذلك التفسير أو المعنى تبعا لتقدير ما يرجع الضمير إليه.

٥. لا يمكن تصوُّر إعراب نص دون إدراك لمعانيه؛ لأن الإعراب فرع المعنى.

٦. للتفسير أثر قوي في التوجيه النحوي، ويظهر ذلك الأثر واضحاً حين يتعدد التوجيه النحوي بتعدد فهم المعنى، أو حين يأخذ وجهة معينة بناءً على التفسير أو المعنى.

٧. إن المُعرِبين صرّحوا بالتأثر بالتفسير في كثير من المواضع التي اعتمدوا فيها عليه في التوجيه النحوي.

٨. علما النحو والتفسير لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، فالتفسير مفتاحه النحو لوضوح وإبانة المعنى، وتفسير النص يبين لنا الموقع الإعرابي للفظ وذلك بعد تقديره.

والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الدراسين، وأن يكون لنا ذخرا يوم القيامة، وبارك الله في القائمين على هذا المؤتمر الذي أسأل الله أن تعم فيه البركة.

## المصادر والمراجع


- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. (٢٠٠١م). حجّة القراءات (المجلد ٥). بيروت: مؤسسة الرسالة.

إبراهيم عبد الله ارفيدة. (١٩٩٠). النحو وكتب التفسير (المجلد ٣). طرابلس: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

أبو البركات، كمال الدين الأنباري. (١٩٨٥). تزهة الألباء في طبقات الأدباء (المجلد ٣). الأردن: مكتبة المنار الزرقا.

أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (د ت). كتاب سيبويه (المجلد ١). بيروت: دار الجيل.

أبو الحسن مقاتل بن سليمان. (١٤٢٣ هـ). تفسير مقاتل بن سليمان (المجلد ١). بيروت: دار إحياء التراث.

أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان. (١٩٠٠). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (المجلد ١). بيروت: دار صادر.

أبو العباس محمد بن يزيد. (١٩٩٤م). المقتضب (المجلد ١). القاهرة: جنة إحياء التراث الإسلامي.

أبو العرفان محمد بن علي الصبان. (١٩٩٧). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (٢٠٠٥م). الإتقان في علوم القرآن (المجلد ١). السعودية: مجمع الملك فهد.

أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. (١٩٩٧م). الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (المجلد ١). بيروت: دار التراث العربي.

أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحاس. (١٤٢١ هـ). إعراب القرآن (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد النحاس. (١٤٠٩). معاني القرآن وبيانه (المجلد ١). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

أبو زكريا يحي بن زياد الفراء. (د. ت). معاني القرآن (المجلد ١). القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.

أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (١٩٥٧م). اليرهان (المجلد ١). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

أبو عبد الله محمد القرطبي. (١٩٨٨م). الجامع لأحكام القرآن (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. (١٩٩٠). المستدرك على الصحيحين (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الملك محمد زكرياء بن هشام. (٢٠٠٢). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (المجلد ١). الكويت: مطابع السياسة.

أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي. (١٤١٩ هـ). تفسير القرآن العظيم (المجلد ٣). المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

أبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي. (١٩٧٩). الإيضاح في علل النحو (المجلد ٣). بيروت: دار النفائس.

أبي بكر محمد بن سهل بن السراج. (١٩٨٨م). الأصول في النحو (المجلد ٣). بيروت: مرسسة الرسالة.

أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي. (١٩٨٨م). الأصول في النحو (المجلد ٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية. (١٩٨٠). مقدمة في أصول التفسير (المجلد ١). بيروت: دار مكتبة الحياة.

أحمد بن فارس زكريا الـرازي. (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة (المجلد ١). دمشق: دار الفكر.

الحسن بن عبد الله السيرافي. (١٩٦٦). أخبار النحويين البصريين (المجلد ١). القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.

بو الفتح عثمان ابن جني. (د ت). الخصائص (المجلد ٤). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جمال الدين ابن مالك. (٢٠٠١). شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (المجلد ١). القاهرة: دار الكتب العلمية.

جمال الدين عبد الله بن هـشام. (٢٠٠٠م). شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى (المجلد ١). بيروت: دار الفكر.

شهاب الدين أبو العباس بن يوسف ابن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي. (١٩٩٤). الدر المصونفي علوم الكتاب المكنون (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية،.

عباس حسن. (د. ت). النحو الوافي (المجلد ١٣). القاهرة: دار المعارف.

عبد الحق بن غالب بن عطية. (٢٠٠١م). المحرر الوجيز (المجلد ١). القاهرة: دار الكتب العلمية.

عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضيري الأسيوطي المشهور باسم جلال الدين السيـوطي. (١٩٧٤). الإتقان في علوم القرآن (المجلد ١). الفاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمدالمشهور باسم جلال السيوطي. (١٩٩٣هـ). الدر المنثور. بيروت: دار الفكر.

عبد الله محمد بن القرطبي. (١٩٦٤). الجامع لأحكام القرآن (المجلد ٢). القاهرة: دار الكتب المصرية.

فاضل صالح السامرائي. (٢٠٠٢م). معاني النحو (المجلد ١). دمشق: دار الفكر.

فخر الدين محمد بن الحسين بن الحسن ابن علي الرازي. (٢٠٠٠م). التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد الطاهر بن عاشور. (د. ت). التحرير والتنوير (المجلد ١). تونس: دار سحنون.

محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي. (١٩٩٦م). شرح الرضي على الكافية (المجلد ٢). بنغازي: جامعة قاريونس.

محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري. (٢٠٠٠م). تفسير الطبري (المجلد ١). القاهرة: مؤسسة الرسالة.

محمد بن مصلح الدين مصطفى القُوجَوِي. (١٩٩٩م). حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن مصلح الدين مصطفى القُوجَوِي الحنفي. (١٩٩٩م). حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن مكرم بن منظور. (١٤١٤هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

محمد بن يوسف أبوحيان. (٢٠٠١م). البحر المحيط (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان. (٢٠٠١م). البحر المحيط (المجلد ١). بيروت: دار الفكر.

محمد حسين الذهبي. (٢٠٠٠). التفسير والمفسرون (المجلد ٧). القاهرة: مكتبة وهبة.

محمد عبد العظيم الزرقاني. (د ت). مناهل العرفان في علوم القرآن (المجلد ٣). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

مصطفى صادق الرافعي. (١٩٩٧). تاريخ آداب العرب (المجلد ١). القاهرة: مكتبة الإيمان.

مكي بن أبي طالب القيسي مكي. (١٤٠٥هـ). مشكل إعراب القرآن (المجلد ٢). بيروت: مؤسسة الرسالة.

هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي ابن الشجري. (١٩٩٢). أمالي ابن الشَّجري (المجلد ١). القاهرة: مكتبة الخانجي.

* * * *